

الغاز الطبيعي الفلسطيني

ورقة موقف مقدمة من معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)

اكتشف حقلان كبيران للغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية المقابلة لشواطئ قطاع غزة، أحدهما يقع بأكمله في المياه الإقليمية بينما يقع 67% من الحقل الثاني في المناطق الفلسطينية و 33% في المناطق التي لا زالت خاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

- يقع الحقل الأول (غزة مارين) كل بعد 35 كيلو متر من الساحل و يتراوح عمق المياه في هذه المنطقة بين 530-680 متر.

- من المتوقع أن يتم حفر عدد من الآبار يتراوح بين 2-6 في الحقل الأول حسب كمية التسويق الممكنة حيث تم حفر أول بئرين في هذا الحقل (غزة مارين-1 وغزة مارين-2).

- يعتبر الغاز الفلسطيني من النوع الجيد و له قيمة حرارية عالية و خالياً من مركبات عنصر الكبريت.

ويعتبر حقل الغاز الطبيعي الموجود في قطاع غزة، أحد أهم وأبرز المشاريع الإستراتيجية التي أقيمت وتم تدشينها منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ويشكل رافداً أساسياً من روافد الإقتصاد الفلسطيني، ومن أهم المشاريع الإستثمارية، وبخاصة بعد أن تم إنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، ومما سيساهم في تعزيز وانتشار محطات توليد الكهرباء في الضفة الغربية أيضاً. وما زالت شركة "بريتش غاز" البريطانية، تتمسك بمشروع حفر واستخراج الغاز الفلسطيني رغم المعوقات وحالة عدم الإستقرار التي تشهدها المنطقة.

ويشير حجم التقديرات الأولية إلى وجود حوالي تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي ذي الجودة العالية، وأن الكميات المتوفرة هي كميات تجارية تلبى حاجة الأراضي الفلسطينية وتكفي لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية في فلسطين لمدة 30 سنة من الآن، وتسمح بتصدير الفائض.

وبتاريخ 28-9-2000، تم تدشين حقل الغاز الطبيعي الفلسطيني مقابل شاطئ غزة، بحضور الرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي أعطى إشارة البدء في إستخراج هذا المصدر الهام للطاقة، وشارك إلى جانب الرئيس ياسر عرفات، في حفل التدشين رئيس مجلس إدارة شركة إتحاد المقاولين ، المهندس سعيد خوري، ومسؤولو شركة "بريتش غاز" البريطانية. وقعت الإتفاقية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وشركة "بريتش غاز" في شهر أكتوبر 1999، حول إستخراج الغاز ضمن فترة زمنية متفق عليها.

إن شركة بريتش غاز البريطانية، هي الشركة المنفذة لمشروع حقل الغاز المملوك بأكمله للسلطة الفلسطينية، إضافة إلى أنها صاحبة حق الإمتياز في التنقيب عن الغاز في شاطئ بحر غزة، وذلك بالإشتراك مع شركة إتحاد المقاولين العالمية (90% لشركة بريتش غاز و10% لشركة إتحاد المقاولين)، ولكن بعد تطوير الاحتياطات واستغلالها

وتتمسك الشركة بمشروع حفر واستخراج الغاز من الحقل المملوك بأكمله للسلطة الفلسطينية، وذلك على الرغم من حالة عدم الإستقرار التي تشهدها المنطقة منذ إندلاع الإنتفاضة مروراً بإنقلاب حماس على السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2007\6\14 وسيطرتها على كامل قطاع غزة. وسيتم تحديد موعد استخراج الغاز والية استخدامه وتوزيعه محلياً أو تسويقه للخارج وفق جدول مواعيد متفق عليه بين الشركة والسلطة الوطنية الفلسطينية والتوقعات أن بدء الإنتاج الفعلي يتطلب مدة 3 سنوات على الأقل.

وقد تم التوصل إلى موافقة مبدئية بشأن شراء الغاز الفلسطيني بين شركة "بريتش غاز" والجهات الإسرائيلية، وفي حالة التوصل لإتفاق نهائي لبيع الغاز، فإن الكميات التجارية المتوقع بيعها سنوياً لإسرائيل ستصل إلى 1.7 مليار متر مكعب سنوياً. غير أن هناك خلاف حول السعر يصل إلى 7% كما أن إسرائيل تضع شروطاً بأن لا تتمكن حكومة حماس من الاستفادة من الإيرادات.

وتأمل مجموعة بي جي في أن تبيع الغاز الفلسطيني لإسرائيل، وهو العقد الذي ربما تبلغ قيمته نحو 4 مليارات دولار أميركي ويمكنه أن يؤمن حوالي مليار دولار من النقد الذي تحتاجه السلطة الفلسطينية بشكل ملح. وقالت الناطقة باسم بي جي ترينا فاهي - يوناييد برس إنترناشونال ، نتابع نقاشاتنا مع حكومة إسرائيل. الوضع صعب بشكل جلي حالياً، ولكننا نركز على الاستغلال التجاري للاحتياطيات. في الوقت الذي نحتاج فيه الي ضمان الاتفاق مع الحكومة الإسرائيلية، فإننا نطلب تعهداً ثنائياً من السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل حتي نستطيع وضع هذا المشروع علي السكة الصحيحة .

من جهته كان رئيس صندوق الاستثمارات الفلسطيني د. محمد مصطفى صرح في أيار (مايو) الماضي أنه علي الرغم من إسرائيل ربما تشتري معظم الغاز المستخرج فإن بعضاً منه سيستخدم لسد حاجة الفلسطينيين وكذلك كمصدر وقود لتوليد الطاقة الكهربائية لمناطق السلطة الفلسطينية.

وأضاف مصطفى أن المفاوضات بين الحكومة الفلسطينية ومجموعة بي جي يمكن أن تأخذ وقتاً كبيراً حتي قبل أن تبدأ المحادثات الأساسية بين شركة الغاز البريطانية هذه وإسرائيل.

يشار الي أن صندوق الاستثمار الفلسطيني يمول مشاريع اقتصادية علي نطاق واسع في غزة والضفة الغربية، من الاتصالات الي تأمين الكهرباء، والمدير التنفيذي للصندوق هو المستشار الاقتصادي للرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وتتهم إسرائيل بشراء الغاز الطبيعي من احتياطات غزة، ولكن التقارير أشارت الي أنها كانت قلقة من أن تذهب هذه الأموال الي صناديق حماس، وعلي الرغم من انقسام السلطة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن مسؤولاً في حماس أخبر الصحفيين أن الحركة لن تعيق اتفاقاً لاستغلال وتطوير احتياطات الغاز مع أنها تأمل أن تكون مشاركة فيه وكذلك تطالب ببعض التعديلات على الاتفاق المبرم مع شركة بريتش غاز.

ويبلغ حجم إستثمار شركة "بريتش غاز" في حقل الغاز، عند إستكمال كافة مراحل حفر واستخراج وتوزيع الغاز إلى 400 مليون دولار، إلا أن الشركة قد إستثمرت فعليا حتى المرحلة الحالية التي وصل إليها المشروع نحو 100 مليون دولار. وستشرع الشركة بمجرد التوقيع على الصيغة النهائية لإتفاق بيع الغاز إلى إسرائيل، بأعمال البنية التحتية اللازمة لنقل وتوزيع الغاز. ومن المتوقع أن تحصل الشركة على رد إيجابي من الجانب الإسرائيلي بشأن شراء الغاز. ويعتبر السوق الإسرائيلي أهم الأسواق المستهدفة لتسويق الغاز الفلسطيني، وتحتاج إسرائيل إلى كميات كبيرة من الغاز لتشغيل محطاتها الكهربائية، وبخاصة أن إنتاجها من الغاز لا يلبي حجم احتياجاتها الفعلية. هذا وقد أبدى الجانب المصري إستعداده التام والمطلق لمساعدة الجانب الفلسطيني في تسويق الغاز عبر شبكة الخطوط المصرية إلى الأسواق العربية ومن ثم إلى عدد من أسواق الدول الأجنبية، وتم تشكيل لجنة فلسطينية-مصرية متخصصة لبحث إمكانية المساعدة في تطوير حقل الغاز وإستخدام الشبكة المصرية.

الموقف المقترح

نظرا للظروف الصعبة التي يعانيتها شعبنا الفلسطيني وحالة عدم الاستقرار وسيطرة حركة حماس على السلطة في قطاع غزة فاننا نقترح أن عقد ورشة عمل لكافة المعنيين يتم فيها طرح كافة القضايا المتعلقة بالموضوع وطرح الخيارات الأنسب في ظل الأوضاع الراهنة ومن ضمنها العمل على إنشاء صندوق أجيال فلسطين للأموال العائدة من استثمار الغاز الطبيعي والذي هو ثروة فلسطينية لكل الفلسطينيين وان يكون هذا الصندوق تحت وصاية فلسطينية وطنية تمثل كل أطراف الشعب الفلسطيني ممن يؤمنون على هذه الامانة الكبيرة، وان يحفظ هذا العائد المادي لاجيالنا الفلسطينية القادمة كما هو الحال في تجربة كل من الكويت والنرويج وغيرها.